العدد 2831 - السنة العاشرة
الإثنين 8 ذو القعدة 1438 - الموافق 31 يوليو 2017
Monday 31 July 2017 - No.2831 - 10th Year

الانقلابيون يهددون بتحويل البحر إلى «مسرح حرب»

الحكومة اليمنية: استهداف الميليشيات لميناء المخا يهدف إلى نشر الخراب

عدن – «وكالات»: هدد تحالف الحوثي والرئيس المخلوع علي صالح بتحويل البحر إلى مسرح حرب، بعد يوم واحد من استهدافهم لحركة الملاحة في البحر الأحمر.

وتضمن بيان صادر عن الحوثيين وصالح نشرته وكالة «سبأ» الخاضعة لسيطرتهم، تحذيراً من تحويل البحر إلى مسرح مواجهات، وفقا لموقع المصدر اليمني.

وأعلنت قيادة التحالف العربي مساء السبت، أن الانقلابيين شنوا هجوماً بقارب مفخخ على ميناء مدينة المخا، دون أن يسفر ذلك عن خسائر بشرية أو مادية.

من جهة أخرى أكدت اليمن أن العملية الأخيرة التي أقدمت عليها ميليشيات الانقلابيين باستهداف ميناء المخاء الساحلي بقارب مسير محمل بالمتفجرات ليس لها من هدف سوى الرغبة في نشر الخراب والدمار والقتل.

وجددت وزارة حقوق الإنسان في الحكومة اليمنية في بيان لها بثته وكالة الأنباء اليمنية، مطالبتها المجتمع الدولي بالضغط الجاد على الانقلابيين واتخاذ المواقف والإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قرار مجلس الأمن 2216 لإيقاف همجية وإجرام الميليشيات.

ووصفت الوزارة الحادثة بالجنونية والإجرامية، مؤكدة في ذات الوقت أن الميليشيات تسعى من عملها الإجرامي هذا إلى إيقاف العمل الجاري من أجل رفع جاهزية الميناء الذي يقوم بدور مهم في إدخال المساعدات الإنسانية التي تصل إلى محافظة تعز وأجزاء كبير من مديريات محافظة الحديدة غربي البلاد.

من جانب آخر اعتبر رئيس الحكومة اليمنية أحمد بن دغر، أن استهداف ميليشيات الحوثي ميناء مدينة المخا بقارب مفخخ يعكس روح الهزيمة التي يعانون منها.

وقال بن دغر في تغريدة عبر حسابه الرسمي على تويتر: «العملية الإرهابية التي قامت بها مليشيا الحوثي وصالح باستهداف ميناء المخا بقارب مفخخ، تعكس روح الهزيمة للميليشيا، ولجوئهم لتدمير البنية التحتية».

وأعلنت قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن تعرض ميناء المخا اليمني، للاستهداف من قبل الميليشيات الحوثية بواسطة قارب مسير مفخخ بالمتفجرات.

وجاء في بيان للتحالف: «استهدفت الميليشيات الحوثية ميناء المخا اليمني بقارب مسير مفخخ بالمتفجرات، واصطدم القارب بالرصيف البحري بالقرب من مجموعة سفن ما أحدث انفجارا، ولم تحدث خسائر في الأرواح ولا يوجد أضرار تذكر»، وأكد البيان أنه تجري عملية متابعة دقيقة للحادثة، وتعقب منفذيها.

من ناحية أخرى أعلنت قوات الجيش اليمني، الموالية للرئيس عبدربه منصور هادي، السبت، مقتل 7 من انقلابيي الحوثي والقوات الموالية للمخلوع، علي عبد الله صالح، في مواجهات، بمحافظة مأرب شرقي البلاد.

ونقل موقع «26 سبتمبر نت»، الناطق باسم الجيش اليمني الموالي لـ«هادي»، عن مصادر ميدانية قولها إن «اشتباكات شهدتها جبهة الميسرة بمديرية صرواح في محافظة مأرب خلال اليومين الماضيين أسفرت عن مقتل 7 من العناصر الانقلابية (مسلحو الحوثي وقوات صالح) في حين أصيب آخرون، مع معدات عسكرية».

وذكرت المصادر أن «مسلحي الحوثي والقوات الموالية لهم لم يتمكنوا حتى اليوم من رفع جثث مقاتليهم الذين لقوا حتفهم خلال هذه الاشتباكات، في ظل قصف مدفعي مكثف تشنه قوات الجيش الوطني على مواقعهم في أطراف سوق صرواح».

وتخضع محافظة مأرب النفطية لسلطة القوات الموالية لـ«هادي»، في حين لا تزال مديرية صرواح تشهد فيها اشتباكات متكررة.

من ناحية أخرى أعلن مسؤول أمني في بلدة يافع جنوبي اليمن إن زعيم «داعش» خالد عبدالنبي سلم نفسه لقوات الحزام الأمني المتخصصة في مكافحة الإرهاب مساء السبت.

وأوضح قائد قوات الحزام الأمني في بلدة يافع جلال الربيعي «إن القيادي الإرهابي البارز خالد عبدالنبي سلم نفسه لقوات الحزام الأمني طواعية».

وقال الربيعي «إن عبدالنبي يعد من أبرز القيادات الإرهابية المتورطة في العديد من الهجمات الإرهابية طوال السنوات الماضية».

وذكر مسؤول أمني في أبين لـ24، أن عبدالنبي أعلن أكثر من مرة تبرؤه عن التنظيمات الإرهابية أو جيش عدن أبين الذي كان يتزعمه إلا أنه عاد مرة أخرى للتنظيم.

وحكم خالد عبد النبي والشهير بـ(أبويصير اليزيدي) إمارة جعار في العام، وهو احد الجهاديين الذين شاركوا في الحرب التي شنها تحالف صالح والإخوان المسلمين على الجنوب اليمني في صيف 1994، ودعا إلى قتل المسؤولين في عدن باعتبارهم (اشتراكيون).

هجوم الحوثيين على ميناء المخا

بن دغر: عملية المخا تعكس روح الهزيمة عند الانقلابيين

زعيم «داعش» في اليمن يسلم نفسه لقوات الحزام الأمني

أول قافلة للحجاج الإيرانيين تتوجه إلى السعودية

حجاج إيران بدأو بالتوجه إلى السعودية

طهران – «وكالات»: أعلنت بعثة الحج الإيرانية، أن القافلة الأولى من الحجاج الإيرانيين توجهت أمس الأحد من مدينة هرمزكان إلى المدينة المنورة بالسعودية.

ونقلت وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للأنباء (إرنا) عن المشرفة على شركة الخطوط الجوية الإيرانية فرزانه شرف بافي القول إن الشركة «ستبذل كل ما بوسعها لنقل الحجاج إلى الديار المقدسة بأفضل شكل ممكن».

وذكرت الوكالة الرسمية أن عدد الحجاج الإيرانيين هذا العام سيبلغ 86 ألفا و500 شخص، حيث سيتوجهون إلى الديار المقدسة في إطار 600 قافلة.

جعجع: ليهدِ نصرالله سلاحه إلى الجيش اللبناني

بيروت – «وكالات»: قال رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، أن الخلاص من جيب جبهة النصرة على الحدود بين لبنان وسوريا، نتيجته إيجابية بالمطلق، لكن مشكلة لبنان الأساسية، هي تأخر قيام دولة فعلية، معتبراً انه «طالما حزب الله موجود بالشكل الذي هو فيه، من سابع المستحيلات أن تقوم دولة فعلية».

وردا على سؤال عن مطالبة الرسالة الكويتية الحكومة اللبنانية بأجوبة حول مطلب ردع تهديد حزب الله استقرار الكويت، قال جعجع: «في أول اجتماع للحكومة، سنطرح الموضوع ونناقشه مع بقية الوزراء لأنه يجب أن يحصل شيء على هذا الصعيد»، وفقا لصحيفة الحياة اللندنية.

وأوضح جعجع انه لا يعتبر الخلاص من النصرة في جرود عرسال «انتصاراً»، ورأى أن «الهجوم على النصرة على الحدود اللبنانية السورية، يأتي في سياق الحرب التي يخوضها الحزب في سوريا للدفاع عن نظام بشار الأسد، ونقطة ارتكازه، النفوذ الإيراني في سوريا وما هو أبعد من سوريا، وليس في سياق أولويات لبنانية».

وأضاف: «إذا كان في سياق الأولويات اللبنانية، فأول خطوة هي حل كل التنظيمات المسلحة خارج الدولة وإعادة القرار الاستراتيجي إليها».

وعن الشعور بعجز الدولة أمام نفوذ الحزب وإيران أجاب: «لدينا شعور كقوات لبنانية بالمسؤولية وبأنه يجب أن نعمل لتصويب الأمور، من دون أن نكلف البلد والشعب اللبناني أثماناً باهظة ونحن لسنا من هواة مقامة الأزمات، وإلا كنا ربحنا شعبية أكبر بكثير، لكننا نتصرف بمسؤولية».

وأشار جعجع إلى أنه «إذا أراد الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله أن يهدي اللبنانيين شيئاً كبيراً، فليهد سلاحه إلى الجيش اللبناني وينصرف للعمل السياسي»، تعليقا على إهداء الأخير النصر في جرود عرسال إلى اللبنانيين.

وبالنسبة إلى إعادة النازحين السوريين عبر الطلب من الأمم المتحدة تولي الأمر، لفت جعجع إلى أن «الأوضاع في سوريا متجه نحو هدنة طويلة بانتظار الحل السياسي، وهناك بعض المناطق الآمنة، والخطوة الأولى يمكن أن تبدأ بالنازحين السوريين الموالين للأسد ويبلغ عددهم على الأقل 150 – 200 ألف».

المغرب: مجلس حقوق الإنسان يبت في قانون استقلالية النيابة العامة

الرباط – «وكالات»: ثمن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب مشروع القانون المتعلق باستقلالية وتنظيم النيابة العامة، وذلك في رأي أصدره بخصوص هذا القانون، بناء على طلب من رئيس مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان).

ووفقا لصحيفة «الشرق الأوسط»، اعتبر المجلس أن مشروع هذا القانون من متطلبات خيار استقلالية النيابة العامة عن السلطة الحكومية المكلفة العدل، ويعزز استقلال القضاء ككل، انسجاما مع روح دستور أول يوليو الجاري ومتنه، مشيرا إلى كون مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة جاء متلائما بشكل عام مع المعايير الأوروبية في هذا المجال، غير أنه أبدى بعض التوصيات والملاحظات حول بعض المقتضيات، التي تضمنها مشروع القانون الذي قدمته الحكومة وتجري مناقشته حاليا بالبرلمان.

ومن أبرز ملاحظات المجلس على مشروع القانون كونه مقتضبا وغير مبوب، الشيء الذي اعتبر المجلس أنه يدعو إلى التساؤل عن مدى تغطية هذا المشروع لجميع الجوانب المتعلقة باستقلال النيابة العامة عن وزارة العدل، ونقل الاختصاصات من الثانية إلى الأولى، وتنظيم النيابة العامة بما يستجيب لمستلزمات هذه الاستقلالية، دون إخلال بشروط الفاعلية والموضوعية والحكامة الجيدة وقواعد الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وأوصى المجلس بتحديد طبيعة استقلال النيابة العامة ونطاقه ومداه، وبتضمين بعض القواعد العامة المرتبطة بدور النيابة العامة من قبيل مبادئ الموضوعية والإنصاف والشفافية المرتبطة بدور النيابة العامة، والتزام السهر على توفير الحماية التي يضمنها الدستور والقوانين ذات الصلة للمشتبه فيهم والشهود والضحايا، وإخضاع كل توجيه ذي طابع عام صادر عن رئاسة النيابة العامة لشرط الكتابية وللنشر وفق إجراءات محددة، وربط الأمر بإجراء المتابعة في قضية خاصة بضمانات الشفافية والإنصاف.

وبخصوص البنود المتعلقة بالاختصاصات الإدارية والمالية لرئيس النيابة العامة، أشار المجلس إلى ضرورة توضيح آليات المراقبة القانونية لعمل الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بوصفه رئيسا للنيابة العامة، متمتعا بصلاحية الأمر بصرف الاعتمادات، وكما دعا المجلس إلى تدقيق المجالات والاختصاصات، التي يحل فيها الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، بوصفه رئيسا للنيابة العامة طبقا لمشروع القانون محل وزير العدل.

وفيما يتعلق بتنصيص المشروع على نقل ملكية الأرشيف والوثائق المتعلقة باختصاصات النيابة العامة، الموجودة لدى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، إلى رئاسة النيابة العامة، أشار المجلس إلى أن «النص لا يتحدث عن نقل الأرشيف، بل عن نقل ملكية الأرشيف، مما يقتضي من وجهة نظر المجلس تدقيق النقطتين المتعلقتين بالنقل الفيزيائي للأرشيف من جهة، ونقل ملكيته إلى رئاسة النيابة العامة من جهة ثانية».

ولاحظ المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن مشروع القانون متلائم على العموم مع الآراء الصادرة في هذا المجال عن المجلس الاستشاري لقضاة النيابة العامة الأوروبيين، التابع لمجلس أوروبا، وعلى الخصوص منها الرأي الصادر في نوفمبر 2016 تحت عنوان «جودة وفاعلية قضاة النيابة العامة بما في ذلك مجال محاربة الإرهاب والجريمة الخطيرة والمنظمة»، الذي أكد في إحدى فقراته أهمية توفير إطار تنظيمي وتقني وموارد مالية وبشرية كافية لضمان جودة وفاعلية عمل النيابة العامة، وأوصى الدول الأعضاء بمجلس أوروبا بالوصول إلى مستوى فاعلية متقدم لعمل النيابة العامة، وذلك بتخويلها نوعا من الاستقلالية على مستوى الميزانية، وكذا على مستوى المجالات المتعلقة بالتدبير.

وإضافة إلى الرأي الصادر في ديسمبر 2014 تحت عنوان «المعايير والمبادئ الأوروبية المتعلقة بقضاة النيابة العامة»، الذي نص على أنه يتعين تخويل النيابة القدرة على تقييم حاجاتها، والتفاوض حول ميزانيتها، والتقرير في استعمال الموارد المخولة لها بطريقة شفافة لتحقيق الأهداف التي حددتها في إطار من الجودة.

بغداد تطلب من طهران ترسيم الحدود وفقاً لاتفاقية الجزائر

العراق: إحباط محاولة لنسف مراقد شيعية ومنزل السيستاني

بغداد – «وكالات»: قال رئيس الاستخبارات العراقية، أمس الأحد، إن الجهاز أحبط عملية كبيرة لتنظيم داعش لنسف المراقد المقدسة في النجف وكربلاء وسامراء ومسجد الكوفة ومنزل المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني، انطلاقاً من الأراضي السورية.

وقال رئيس خلية الصقور مدير عام استخبارات ومكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية أبو علي البصري، في تصريح لصحيفة الصباح الحكومية العراقية إن «تنظيم داعش أعد 3 عمليات منفصلة وبقيادات من خارج البلاد، للاعتداء على مراقد الأئمة في كربلاء والنجف وسامراء ومنزل آية الله علي السيستاني ومسجد الكوفة والبصرة، بعدد من العجلات المفخخة وعشرات الانتحاريين من جنسيات مختلفة، بالتعاون مع عصابات التهريب لتسهيل دخول الأسلحة والانتحاريين الى داخل المحافظات المستهدفة».

وأضاف: «بعد تأكيد معلومات مصادرنا تم عرض ذلك المخطط الإرهابي على القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء حيدر العبادي ووزير الداخلية قاسم الأعرجي، للموافقة على تنفيذ خطة استباقية بالتنسيق مع قيادة العمليات المشتركة باستخدام طائرات قواتنا الجوية بغارة جوية على مركز تجمع القوة الإرهابية التي ستتوجه للأماكن المقدسة والبصرة».

وتابع: «تم تدمير 7 أهداف كبيرة في مراكز تجمع الإرهابيين والعجلات المفخخة في منطقة الميادين السورية وأطراف مدينة القائم، قبل انطلاقهم بساعات من تلك الأماكن باتجاه أهدافهم، ما أدى إلى مقتل العشرات منهم».

من جهة أخرى أعلن قائد عمليات الجزيرة بالعراق اللواء الركن قاسم المحمدي، أمس الأحد، مقتل 15 عنصراً من تنظيم داعش، وتدمير أربع عجلات مفخخة غربي محافظة الأنبار.

ونقل موقع «السومرية نيوز» عنه قوله إن «قوة أمنية وبمساندة العشائر نفذوا، صباح أمس الأحد، عملية نوعية في عمق الصحراء بمنطقة أم الوز شمال غرب مدينة حديثة (160 كلم غرب الرمادي)»، موضحاً أن «العملية تمت بإسناد طيران التحالف الدولي».

وأضاف المحمدي أن «العملية أسفرت عن مقتل 15 عنصراً من داعش وتدمير أربع عجلات مفخخة، وإيقاع خسائر مادية وبشرية كبيرة في صفوف العدو».

يذكر أن القوات الأمنية والعشائر تواصل عملياتها في الصحراء لمطاردة عناصر داعش الذين فروا إليها بعد طردهم من المناطق والمدن المحررة بالأنبار.

من جانب آخر أعلنت المنظمة الدولية للهجرة، أن «أكثر من 800 ألف مواطن من سكان الموصل، ما زالوا نازحين في أعقاب القتال العنيف الذي حصل لاستعادة مدينة الموصل من سيطرة تنظيم داعش، فيما تواصل قوات الأمن العراقية اعتقال من يشتبه بانتمائهم إلى التنظيم داخل الموصل، بعد ثلاثة أسابيع على انتهاء المعارك».

وقال الناطق باسم المنظمة جويل ميلمان، في مؤتمر صحافي في جنيف، أمس الأول السبت، إنه «وفقا للتقارير وما شاهده موظفو المنظمة الدولية الذين يعملون في المنطقة، فإن هناك أشخاصا ما زالوا مدفونين تحت الأنقاض وبين الركام في مدينة صاخبة تضم أكثر من 1,4 مليون نسمة، ويعود تاريخها إلى 401 سنة قبل الميلاد على الأقل»، وفقا لصحيفة الحياة اللندنية، أمس الأحد.

وأضاف أن «839 ألفاً و118 عراقياً ما زالوا نازحين في أعقاب القتال العنيف الذي حصل لاستعادة مدينة الموصل، وأن المنظمة تعمل بكل جهد لتقديم المساعدة لإنقاذ حياة ضحايا الحرب والمرض»، وتابع أنه «منذ بداية عمليات الموصل في تشرين الأول (أكتوبر) 2016، عاد من النازحين في العراق حتى الآن حوالي 234 ألفاً و594 شخصاً، 80 في المئة منهم عادوا إلى مناطقهم الأصلية في شرق الموصل».

الحدود العراقية الإيرانية

من ناحية أخرى أعلنت إيران موافقتها المبدئية على مقترح عراقي لترسيم الحدود المشتركة، وفقا لاتفاقية الجزائر التي وقعها الجانبان في عام 1975.

وجاء ذلك خلال لقاء وزير النقل العراقي كاظم فنجان مع وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان، في العاصمة الإيرانية طهران، وبحث معه بعض الملفات والقضايا المشتركة ومنها العودة إلى اتفاقية الجزائر، وفقا لصحيفة المدى العراقية.

وقال بيان لوزارة النقل: «تم طرح تشكيل اللجنة العراقية الإيرانية من أجل تعميق أواصر التعاون في المجالات المختلفة لا سيما النقل»، مبينا أن «المباحثات تضمنت أيضا موضوع أعماق شط العرب لما فيها من أضرار باقتصاد البلدين، واقترح العودة إلى اتفاقية الحدود بين البلدين الموقعة في 1975».

واتفاقية الجزائر هي اتفاقية وقعت بين العراق وإيران عام 1975 بين نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين وشاه إيران محمد رضا بهلوي، وبإشراف رئيس الجزائر آنذاك هواري بومدين، إلا أن صدام حسين ألغى هذه الاتفاقية عام 1980 بعد سقوط حكم الشاه ووصول الخميني إلى الحكم، الأمر الذي أشعل حرب الخليج الأولى.